الأنباء
السبت 4 اكتوبر 2014

«الوطني»: تحسن التطورات الإقليمية وتعافي نتائج الشركات المعلنة ومحافظة الآفاق الاقتصادية على قوتها أبرز الأسباب

السوق يستعيد نشاطه والقيمة السوقية لـ 33 مليار دينار خلال الربع الثالث

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن سوق الكويت للأوراق المالية استعاد نشاطه خلال الربع الثالث من العام 2014، وذلك نتيجة تحسن التطورات الإقليمية وتعافي نتائج الشركات المعلنة ومحافظة الآفاق الاقتصادية على قوتها.

وجاء هذا التعافي بعد أن شهد الربع الثاني تراجعا نسبيا في أداء سوق الكويت للأوراق المالية وأسواق المنطقة، فقد ارتفع المؤشر الوزني خلال الربع الثالث بواقع 5,3٪، وذلك تماشيا مع استعادة ثقة المستثمرين. وارتفع أيضا المؤشر السعري بواقع 9,3٪ ليعكس قوة أداء الأسهم الصغيرة، وزادت القيمة السوقية 1,8 مليار دينار خلال الربع الثالث لتصل إلى 33 مليار دينار معوضة بذلك التراجع الذي سجلته في الربع الثاني، كما ازداد أيضا نشاط التداول خلال الربع.

تعافي البورصة

وأوضح «الوطني» أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد تعافيا خلال الربع الثالث بعد أن كان قد شهد تراجعا خلال شهر يونيو، حيث ارتفع المؤشر الوزني ليصل إلى 494,4 نقطة مسجلا بذلك نموا بواقع 6,8٪ مقارنة بالعام الماضي و9,2٪ منذ مطلع العام.

الرسم البياني 1: المؤشر السعري والقيمة المتداولة

(اليمين: مؤشر، اليسار: مليون دينار)

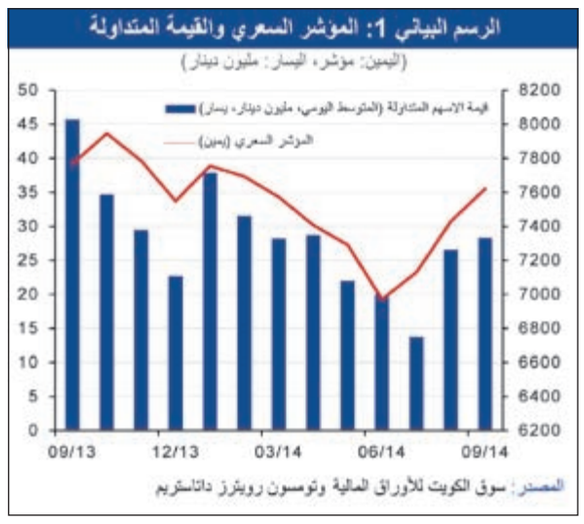

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية وتومسون رويترز داتاستريم

وقد جاء هذا الارتفاع على خلفية قوة نشاط التداول مدفوعا بقوة أساسيات السوق المحلية وأسواق المنطقة إضافة إلى قوة أرباح النصف الأول.

الرسم البياني 2: مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية

(الأساس في أكتوبر 2013)

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية وتومسون رويترز داتاستريم

ورغم تحسن أداء المؤشر السعري الذي يعكس قوة أداء الأسهم الصغيرة إلا أنه مازال يسجل تراجعا مقارنة بالعام الماضي بواقع 1,9٪ رغم تسجيله زيادة بسيطة منذ مطلع العام بواقع 1٪.

الرسم البياني 3: مؤشرات الاسواق الإقليمية والعالمية

(الأساس في أكتوبر 2013)

ملاحظة: تومسون رويترز داتاستريم

تراجع المخاطر

وذكر التقرير أن ثقة المستثمرين شهدت تعافيا في الربع الثالث من العام 2013 نتيجة تحسن الآفاق الاقتصادية للعام 2014 وتراجع المخاطر الجيوسياسية وتحسن أرباح الشركات، حيث إن بعض التحسن في التطورات الأمنية في العراق وسورية قد ساهم في إعادة ثقة المستثمرين في المنطقة بما فيها الكويت. في الوقت نفسه، من المتوقع أن تحافظ الكويت على قوة أدائها تماشيا مع خطة الحكومة الإنفاقية وبدء تطبيق خطة التنمية الخمسية.

الشركات العقارية والنفطية

ولوحظت الزيادات في جميع القطاعات لاسيما في قطاع الخدمات المالية وقطاع العقار وقطاع النفط والغاز. حيث حقق قطاع الخدمات المالية زيادة بواقع 14٪، بينما حققت أسهم الشركات العقارية وشركات النفط والغاز زيادة بواقع 9٪ خلال الربع. كما سجلت أيضا الشركات الصناعية زيادة بواقع 8,7٪ وسجلت شركات السلع الاستهلاكية زيادة بواقع 8,2٪، بالإضافة إلى البنوك التي سجلت زيادة بواقع 7,2٪، بينما سجلت شركات الاتصالات وشركات التكنولوجيا الأداء الأضعف على الرغم من تحقيق ارتفاعات بواقع 1,6٪ و2,5٪ على التوالي.

وعلى الرغم من استقرار حركة التداول في السوق عند مستوياتها للربع الثاني من العام 2014، إلا أنها قد بدأت بالتسارع خلال الفترة الأخيرة من الربع الثالث ليشهد شهر سبتمبر استعادة التداول لمستويات ما قبل فصل الصيف، وبلغ متوسط قيمة الأسهم المتداولة 22,8 مليون دينار خلال الربع دون تغيير يذكر عن الربع الماضي، لكن لاتزال حركة التداول أقل من العام الماضي بواقع 33٪.

تدفق الأموال للسوق

ولاتزال البيانات تشير إلى تسجيل ارتفاعا ملحوظا في تدفقات الأموال الأجنبية للسوق على الرغم من تسجيل تراجع طفيف في أغسطس، حيث تشير البيانات الشهرية إلى أن المستثمرين الأجانب شكلوا نسبة متوسطها 16٪ من إجمالي المستثمرين خلال الثمانية أشهر الأولى من العام، وذلك مقارنة بمتوسط العام 2013 عند 9٪، ولاتزال بيانات شهر سبتمبر غير متوافرة حتى الآن.

أداء سوق الكويت للأوراق المالية حسب القطاع

	المؤشر السعري 2014/9/30	التغير منذ مطلع العام ٪	المؤشر الوزني 2014/9/30	التغير منذ مطلع العام ٪	القيمة السوقية مليون دينار	السعر إلى نسبة الأرباح 2014/9/30
مؤشر السوق العام	7,622	1	494	9,2	33,044	20,3
البنوك	1,131	5,5	570	11,4	16,003	22,1
شركات المواد الأساسية	1,268	9,3	715	20	789	13,1
شركات السلع الاستهلاكية	1,351	9,3	1,095	23	1,345	22,8
شركات الخدمات الاستهلاكية	1,225	9,4	543	1,2-	889	16,8
شركات المالية	1,074	2,8-	639	8,3	3,626	47,5
شركات الصحة	1,056	0,2	522	3,4-	202	24,9
شركات الصناعية	1,201	3,5	654	13,5	3,077	19,6
شركات التأمين	1,218	7,8	606	10,2	356	11,8
شركات النفط والغاز	1,247	7,6	561	8,6	442	12,6
شركات العقارية	1,297	5,4-	653	1,2	2,574	16,2
شركات التكنولوجيا	1,001	1,8-	464	4,7-	62	9,6-
شركات الاتصالات	775	7,6-	470	0,8	3,678	12,9
الموازي	1,326	0,6	493	0,3-	-	—

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية وتومسون رويترز داتاستريم

عطلة طويلة للأسواق.. وترقب لإفصاحات الربع الثالث

«كميفك»: غياب المحفزات الداعمة للأسواق الخليجية

قال تقرير شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» إن أسواق الأسهم الخليجية بدت في حيرة فخطت حركة أسبوعية غير موجهة، وذلك في أسبوع يسبق العطلة الطويلة لعيد الأضحى المبارك، هذا وغابت الأخبار بشكل عام، الإيجابية منها والسلبية وسط انتظار تدفق الإفصاحات للربع الثالث من العام الحالي. إلى ذلك، خيم الهدوء النسبي على مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية إذ أنهى معظمها تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، حيث جاء في الصدارة الأسواق الإماراتية يليها بورصة قطر ثم سوق الكويت للأوراق المالية، أما سوق مسقط للأوراق المالية وبورصة البحرين فقد عاكسا الاتجاه وأنهيا الأسبوع في المنطقة الخضراء.

وأوضح التقرير أنه وسط غياب المحفزات الاستثمارية الداعمة للسوق، كان التذبذب سيد الموقف خلال تداولات الأسبوع فلم يسلك المؤشر العام مسارا ثابتا إذ تأرجح بين المنطقتين الحمراء والخضراء حيث مازالت الأعين الثابتة للمستثمرين على النتائج المالية للشركات للربع الثالث من العام الحالي والتي من المتوقع أن تكون جيدة بعد تمكن بعض الشركات من تنظيف ميزانياتها عن طريق إطفاء الخسائر.

وكان المؤشر السعري قد سجل مكاسب شهرية بلغت نسبتها 2,6٪ مع نهاية شهر سبتمبر قبل أن ينهي تداولات الأسبوع على تراجع بلغت نسبته 0,1٪ مستقرا عند مستوى 7,647,98 نقطة. أما المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 فقد ارتفعا بنسبة 0,4٪ لكل منهما. وعلى صعيد أداء قطاعات السوق، فقد تباين أداؤها خلال الأسبوع إذ نمت ستة قطاعات مقابل تراجع القطاعات الستة الباقية. وقد تصدر القطاعات المرتفعة مؤشر قطاع التأمين مسجلا نموا نسبته 2,5٪، أما القطاعات المتراجعة فكانت بقيادة قطاع النفط والغاز الذي انخفض مؤشره بنسبة 2,8٪. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 263,41 مليون سهم بانخفاض نسبته 9,6٪، فيما تقلص المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 10,8٪ ليصل إلى 95,52 مليون دولار.

وبين التقرير أن أداء سوق دبي المالي اتسم بالتذبذب ضمن نطاق ضيق خلال الأسبوع الماضي مصحوبا بانحسار لافت بالسيولة، إذ شهدت تداولات الأسبوع عمليات تسييل من قبل المستثمرين لاقتناص فرص استثمارية وبناء مراكز مالية جديدة تزامنا مع إدراج اسهم اعمار مولز الذي يعتبر اكبر طرح تاريخي بالإمارات والذي أعاد إنعاش سوق الاكتتابات الأولية بالسوق.

ومع نهاية تداولات يوم الخميس، اغلق مؤشر سوق دبي المالي متراجعا بنسبة 1,9٪ ليستقر عند مستوى 4,958,18 نقطة. من جانب آخر، سجلت معظم مؤشرات القطاعات النشطة تراجعا بقيادة مؤشر قطاع الاستثمار والخدمات المالية مسجلا خسائر نسبتها 4,3٪ يليه مؤشر قطاع العقار بانخفاض نسبته 3٪. من ناحية أخرى، ترأس مؤشر قطاع النقل القطاعات المرتفعة بنسبة نمو بلغت 2,2٪. هذا وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 321,40 مليون سهم بانخفاض نسبته 6,6٪، بينما ارتفع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 6,3٪ ليصل إلى 281,60 مليون دولار.

التغير الأسبوعي لمؤشرات أسواق الأسهم الخليجية

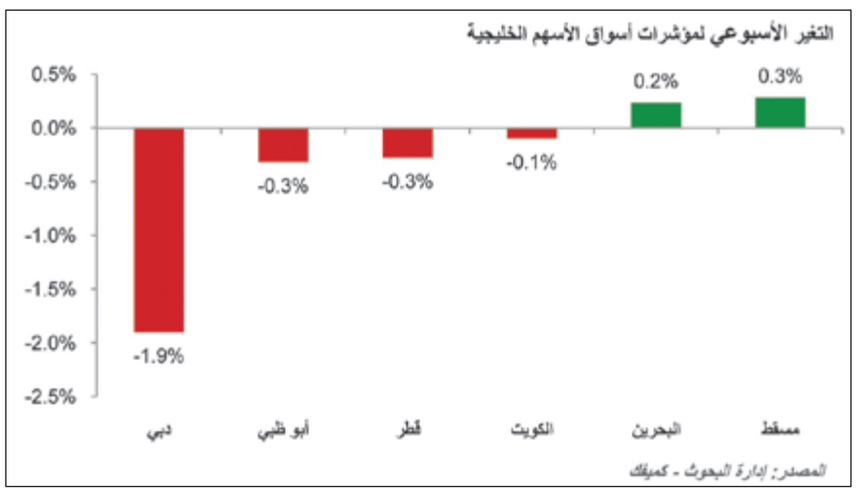

المصدر: إدارة البحوث - كميفك

اداء متذبذب لسوق دبي مصحوب بانحسار لافت بالسيولة

بولارد: المركزي الأميركي «متأخر كثيرا» في رفع أسعار الفائدة

رويترز: قال مسؤول بمجلس الاحتياطي الاتحادي ان الجولة الثالثة من مشتريات السندات كان لها تأثير أفضل من المتوقع على سوق العمل في الولايات المتحدة وهو ما يجعل من الضروري ان يتحرك البنك المركزي الأميركي بخطى أسرع في رفع أسعار الفائدة.

واوضح جيمس بولارد رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في سانت لويس ان الاقتصاد الأميركي فاق التوقعات الاقتصادية التي صدرت عن مجلس الاحتياطي في سبتمبر 2012 عندما أطلق المركزي الأميركي أحدث برنامج لشراء السندات والمعروف رسميا بالتيسير الكمي.

وقال في كلمة ألقاها في مؤتمر لممثلين لقطاع الأعمال في تيوبلو بولاية مسيسبي أمس الأول: «عملية تطبيع سياسة الفائدة تبقى متأخرة كثيرا عن الجدول الزمني الذي تم تحديده عند إطلاق الجولة الثالثة من التيسير الكمي».

وأضاف بولارد ان رفع أسعار الفائدة في الربع الأول من 2015 سيكون قد تجاوز بالفعل ما تنص عليه قاعدة معيارية للسياسة النقدية.

وبولارد عضو لا يتمتع بحق التصويت في لجنة صنع السياسة النقدية بمجلس الاحتياطي الاتحادي.

وقال ان التضخم مستمر في البقاء دون المستوى الذي تستهدفه لجنة السياسة النقدية والبالغ 2٪.

واضاف ان اللجنة سيتعين عليها ان تغير لغتها الاسترشادية لأسعار الفائدة في اجتماعها القادم.

ومنذ مارس دأبت اللجنة على القول انها ستبقي الفائدة عند مستواها القياسي المنخفض «لفترة طويلة» بعد ان ينتهي برنامجها الحالي لشراء السندات.

ومن المنتظر ان ينتهي البرنامج هذا الشهر.

وقال بولارد للصحافيين بعد ان فرغ من القاء كلمته: «اعتقادي انه سيتعين ان يحدث تغيير ما.. لا أظن اننا يمكننا ان نستخدم تعبير (فترة طويلة) الحالي».

تحسن الأسعار بعد موجة كبيرة من أدنى مستوى في 27 شهرا

برنت يرتفع إلى 94 دولارا للبرميل

تحسن اسعار النفط بعد موجة حادة من الهبوط الذي استمر على مدار الايام الماضية ويظهر في الصورة مصفاة تابعة لشركة لوك اويل في رومانيا اقتحمتها الشرطة الرومانية أمس لتهربها من الضرائب وغسيل اموال (رويترز)

سنغافورة - رويترز: ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت باتجاه 94 دولارا للبرميل في التعاملات الآسيوية أمس بعد 3 جلسات من الخسائر دفعت الأسعار إلى أدنى مستوى لها في 27 شهرا لكن أجواء التشاؤم مازالت تخيم على السوق وسط وفرة في المعروض.

ويتجه خام القياس الدولي لتسجيل رابع أسبوع من الخسائر في 5 أسابيع ليصبح منخفضا أكثر من 15٪ عن مستواه في بداية العام مع بقاء الإمدادات العالمية مرتفعة على الرغم من تصاعد التوترات في الشرق الأوسط.

وكانت الاضطرابات في العراق قد دفعت برنت الى أعلى مستوى له في تسعة اشهر عند 115,71 دولارا للبرميل في يونيو لكن الأسعار هبطت منذ ذلك الحين مع عدم حدوث اي تعطل كبير في إمدادات النفط العالمية بل ان انتاج ليبيا يتزايد.

وصعدت عقود برنت تسليم نوفمبر 41 سنتا إلى 93,83 دولارا للبرميل لكنها منخفضة أكثر من 3 دولارات عن مستواها في بداية الأسبوع وبعد ان هوت أمس الأول إلى 91,55 دولارا وهو أدنى مستوى لها منذ يونيو 2012.

وارتفعت عقود الخام الأميركي 59 سنتا إلى 91,60 دولارا للبرميل بعد ان خسرت اكثر من دولارين هذا الأسبوع وهو اكبر هبوط أسبوعي في شهر.

وفي الجلسة السابقة هوت عقود الخام الأميركي بأكثر من 2 دولار للبرميل بعد ان أظهرت بيانات حكومية ان مخزونات الخام الأميركية ارتفعت بأكثر من المتوقع في الأسبوع الماضي.

ويعكس الهبوط الذي استمر على مدار الايام الماضية مخاوف من ان تؤدي الزيادة في امدادات النفط العالمية إلى تخمة في المعروض في الوقت الذي يتباطأ فيه نمو الطلب العالمي.

وقال ريك سبونر كبير محللي الأسواق في سي.ام.سي ماركتس ان بعض المستثمرين ربما يراهنون على ان تقرير الوظائف سيتضمن زيادة أقل من المتوقع وهو ما قد يدفع الدولار للتراجع ويعطي دفعة لأسعار السلع.

الإسترليني يتراجع بعد صدور بيانات بريطانية مخيبة للآمال

الدولار يتعافى أمام الين.. ويصعد أمام عملات رئيسية

لندن - رويترز: تعافى الدولار أمام الين امس مدعوما بتصيد الصفقات قبل صدور بيانات الوظائف الأميركية وتصريحات لمحافظ بنك اليابان المركزي قال فيها إن ضعف الين ينعكس إيجابا على الاقتصاد.

وارتفع مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات الرئيسية 0,25٪ إلى 85,793 غير بعيد عن أعلى مستوى له في أربع سنوات عند 86,218.

ويتجه المؤشر لتحقيق مكاسب للأسبوع الثاني عشر على التوالي وهو أداء لم يسجله منذ أربعة عقود ويعكس مدى تفاؤل المستثمرين بآفاق الدولار.

ومن المقرر أن تصدر بيانات الوظائف في القطاعات غير الزراعية الأميركية لشهر سبتمبر وإذا جاءت البيانات قوية فإنها قد تزيد من تعزيز التوقعات بأن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة مبكرا.

وارتفع الدولار 0,3٪ إلى 108,75 ينات مبتعدا عن أدنى مستوياته خلال الأسبوع 108,01 ينات الذي سجله اول من امس لكنه مازال بعيدا عن ذروته في ست سنوات 110,09 ينات التي سجلها يوم الأربعاء. وقال محافظ بنك اليابان المركزي هاروهيكو كورودا ان ضعف الين أمر إيجابي مادام يعكس الحالة الحقيقية للاقتصاد.

وتراجع اليورو 0,2٪ أمام العملة الأميركية ليصل إلى 1,2645 دولار.

من جهة اخرى، تراجع الجنيه الاسترليني إلى أدنى مستوياته في عشرة أيام أمام اليورو وأقل سعر له في ثلاثة أسابيع أمام الدولار امس بعد أن أظهرت بيانات انحسار النمو السريع في قطاع الخدمات البريطاني أكثر من المتوقع في سبتمبر.

وزاد اليورو 0,1٪ أمام الاسترليني إلى 78,6 بنسا بعد صدور البيانات ليسجل أعلى مستوى له منذ 23 سبتمبر.

ونزلت العملة البريطانية أمام الدولار إلى 1,6080 دولار بالقرب من أدنى مستوى لها في 11 شهرا 1,6052 دولار الذي سجلته الشهر الماضي.

وانخفض مؤشر ماركت/سي.آي.بي.إس لمديري المشتريات بقطاع الخدمات إلى أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر عند 58,7 في سبتمبر من أعلى مستوى له في تسعة أشهر عند 60,5 الذي سجله في أغسطس لينزل قليلا عن المستوى الذي توقعه خبراء اقتصاديون في استطلاع لـ «رويترز».

نمو قطاع الأعمال في منطقة اليورو بأبطأ وتيرة

رويترز: أظهرت مسوح نشرت نتائجها امس أن قطاع الأعمال في منطقة اليورو نما في سبتمبر بأبطأ وتيرة له هذا العام بما يعكس تراجع الطلب في المنطقة التي بلغت فيها الطلبيات الجديدة أدنى مستوياتها في نحو عام.

وخفضت الشركات الأسعار بوتيرة أسرع الشهر الماضي بما يبرز الصعوبة التي قد يواجهها البنك المركزي الأوروبي في رفع معدل التضخم الذي ينخفض على نحو متواصل خاصة مع ضعف الطلب على السلع والخدمات في ظل اقتصاد راكد.

وبلغ معدل التضخم بالفعل أدنى مستوياته في 5 سنوات عند 0,3٪ فقط وسجل اقتصاد منطقة اليورو جمودا في الربع الثاني. ونزل مؤشر ماركت المجمع لمديري المشتريات إلى أدنى مستوياته في عشرة أشهر مسجلا 52,0 مقارنة مع 52,5 في أغسطس ويستند المؤشر إلى مسوح تشمل آلاف الشركات في المنطقة ويعتبر مقياسا جيدا للنمو.

وتقل هذه القراءة النهائية أيضا عن التقديرات الأولية البالغة 52,3 رغم أنها تتجاوز مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش للشهر الخامس عشر على التوالي.

وانخفض مؤشر أسعار المنتجات إلى أدنى مستوى له في 14 شهرا عند 48,5 من 48,9 في أغسطس. والمؤشر دون مستوى الخمسين منذ أبريل 2012. وتراجع المؤشر الفرعي للطلبيات الجديدة الذي يقيس حجم الطلب الشهر الماضي إلى أدنى مستوياته في نحو عام.

ونزل مؤشر عام لمديري المشتريات في قطاع الخدمات المهيمن إلى 52,4 من 53,1 في أغسطس ليأتي دون التقديرات الأولية البالغة 52,8.